

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية محافظة المنيا

للعام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٣١/١/٢٠٠٢ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٥ باعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية

ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية

لمحافظة المنيا ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنيا جلسة ٢٠٠٩/٣/٨

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٨/٦ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنيا عن العام المالى ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٧٥٦٤١٩,٧٠ ج (فقط مليون وسبعمائة وستة وخمسون ألفاً وأربعمائة وتسعة عشر جنيهاً وسبعون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ١٢٩٣١٩٢,٨٠ ج (فقط مليون ومائتان وثلاثة وتسعون ألفاً ومائة واثنان وتسعون جنيهاً وثمانون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٤٦٣٢٢٦,٩٠ ج (فقط أربعمائة وثلاثة وستون ألفاً ومائتان وستة وعشرون جنيهاً وتسعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ٥١٩٧٧٥٤,٦٨ ج (فقط خمسة ملايين ومائة وسبعة وتسعون ألفاً وسبعمائة وأربعة وخمسون جنيهاً وثمانية وستون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٨/٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى